الفصل الثالث عشر

نهاية النمو؟

The End of Growth?

إننا إذا نظرنا من منظور القرون القليلة الماضية، وجدنا أن التقدم التقني، والنمو الاقتصادي الذي يخلقه، يمثلان محركاً لا يلين ولا يتوقف، فهو تلك الماكينة الاقتصادية دائمة الحركة التي لا تعرف الإعياء، ناهيك عن التوقف. لكن إدراكاً أولياً للتاريخ الإنساني يجعلنا نتردد. ففي المخطط الأكبر للزمن لا تشكل مائتا سنة سوى طرفة عين، وما يبدو خالداً وعصياً على التغيير لأحد الأجيال يتفتت في الرمل في الجيل التالي.

يشير المؤلفان جان دي فريز Jan de Vries وفان دير وود Van der Woude في مقالة استفزازية في ختام كتابهما "أول اقتصاد حديث"، الذي استعرض باقتدار التاريخ الاقتصادي لهولندا، إلى أن النمو الاقتصادي الهولندي الذي بدأ قوياً في منتصف القرن السادس عشر تلاشى بعد قرنين[١]. هل تمثل قصة ركود هولندا القرن الثامن عشر طلقة تحذير عبر قوس العالم الغربي الذي وصل الآن مئويته الثانية منذ مولد النمو الاقتصادي المستدام؟ وبإعادة صياغة كلام روبرت بارو نتساءل: هل اثنان بالمائة ومائتا سنة هي كل ما تستحقه الأمة الغنية أو الكوكب؟

إن التشكيك في النمو الاقتصادي الحديث لعبة غرورة، وفي السبعينيات عرّض جيل كامل من المتشائمين، بقيادة نادي روما، نفسه للحرج، حين وضع حدوداً صارمة للنمو بوصفها نتيجة حتمية للموارد الثابتة[٢]. قال هؤلاء بثقة إنه مع النمو السكاني ومحدودية

المتوفر من الأرض والطعام والخشب والنفط ستنتهي اللعبة حتماً في النهاية. ومع أن النادي وأتباعه جلبوا الفخر لتوماس مالتوس، فإنهم تجاهلوا قدرة النوع الإنساني على التكيف وعبقريته الخلاقة. فعندما تصبح سلعة ما نادرة أو غالية، يبتكر المبدعون بدائل أفضل وأرخص. فقبل مائة سنة فقط كان المخزن الموثوق الوحيد للقيمة يتمثل في مِلكية الأرض والذهب. وعلى مدار القرن العشرين ظهرت مقاييس للثروة غير الأرض والنقد، كما لو كان ذلك قد حدث بفعل السحر. يذكرنا ذلك بما تنبأ به مفكرون جادون قبل قرن ونصف من أن مدننا ستغرق قريباً في الظلام، حيث كان العالم يستنفد زيت الحوت.

إن لمحة سريعة على التاريخ الاقتصادي توضح تراجعاً عاماً تدريجياً في الأسعار الحقيقية للسلع. فالشخص العادي يدفع من دخله جزءاً للمأكل والملبس أقل كثيراً مما كانت عليه الحالة قبل قرن، والشيء نفسه ينطبق على أسعار المواد الأولية المستخدمة في الصناعة.

أشار المؤرخ الاقتصادي سايمون كونزنتيز Simon Kunznets إلى أن تباطؤاً في النمو الاقتصادي يمكن أن ينتج عن إحدى قوتين اقتصاديتين أساسيتين: العرض أو الطلب. ورأى أن العرض، مدفوعاً بفضول الإنسان الفطري والصناعة، لا يمكن أن يكون مصدر الركود، بينما كان الطلب، في رأيه، القاتل المرجح للنمو[٣]. فالناس عندما يصبحون أغنياء يفضلون الراحة على العمل والاستهلاك، بل إنهم بالتأكيد سيفقدون الاهتمام بالسعي الفارغ وراء الثروة المادية. وفي واحدة من المفارقات الرفيعة للتاريخ الاقتصادي، مات الأستاذ كونزنتيز في عام ١٩٨٥م، وهي السنة نفسها التي ظهرت فيها شبكة التسوق من المنزل على التلفزيون السلكي الوطني.

أنماط الفشل

تعد القوى السكانية مرشحاً جديراً لتهديد للنمو. ففي العقود التالية سيؤدي ارتفاع متوسط العمر المتوقع وتكاليف تعليم وتدريب الصغار المتزايدة باستمرار إلى إجهاد السكان

العاملين الباقين. سينخفض عدد المنتجين، وسيكون على نسبة من القوة العاملة، تنكمش باطراد، أن تعول عدداً أكبر بكثير من الصغار والمسنين. في العقود الأخيرة أصبحت الموازنات الوطنية لدول العالم الأكثر تقدماً مجرد ملاحق لبرامج الضمان الاجتماعي فيها. فكانت ٦٠٪ كاملة من الموازنة الفيدرالية الأمريكية لعام ٢٠٠٣م تتكون من الإنفاق على البرامج الاجتماعية "الأربعة الكبرى": الضمان الاجتماعي، والرعاية الطبية، والمساعدة الطبية والمساعدات العامة. ومن بين نسبة الـ٤٠٪ الباقية، ذهب ١٨٪ إلى الدفاع، ٨٪ للفوائد على الدين الوطني، وبقيت ١٤٪ "لكل الأشياء الأخرى": فرض القانون والسلطة القضائية والتعليم وإعانات المحاربين وبنود البنية التحتية للأمة (إدارة الطيران الفيدرالية وهيئة الطقس وإعانات الطرق والمطارات وما إليها).

ومن المتوقع، على مدى الأجيال القادمة، أن نسبة الـ٦٠٪ من الموازنة التي تذهب إلى برامج الضمان الاجتماعي الأربعة الكبرى، وأكثر من نصفها يذهب للنفقات الطبية، ستنمو أسرع كثيراً من الاقتصاد الإجمالي، حتى إننا يمكن أن نرى بعين خيالنا سيناريو يوم الهلاك المالي الذي تضطر فيه الحكومة المطالَبة بحوالي ٥٠ تريليون دولار ديون غير ممولة لأن تمتنع عن السداد أو تشعل تضخماً مدمراً أو تفرض ضرائب فادحة[٤].

وعلى الأرجح سيكون هناك طبق متنوع من "قائمة الألم"، تلك المائدة الشطائرية التي تتكون من صراع منخفض المستوى بين الأجيال، وإعادة تقييم مؤلمة لبرامج الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية، وضرائب عالية على النمط الأوروبي[٥].

قد تكون عمليات الإزاحة قصيرة المدى مؤلمة، لكنها ستخفف من التأثيرات طويلة المدى لهذا التحول السكاني. قدّر الباحثان روبرت أرنوت Robert Arontt وآن كاسكلز Ann Casscells، باستخدام لوغاريتم معقد، أن "نسبة الإعالة" الفعلية – أي

عدد الصغار والمسنين الذين يعولهم العامل الواحد – سترتفع من ٠,٥٥ إلى ٠,٧٦ في السنوات العشرين بين عامي ٢٠١٠م و٢٠٣٠م، ثم تستقر بعدها. سيبطئ ذلك النمو مؤقتاً بحوالي ٠,٦٪ سنوياً على مدى العقدين، وذلك أمر مزعج بالتأكيد، لكنه مؤقت وليس نهاية الرخاء كما نعرفه[١].

وعلى ذلك فليس من المرجح أن تقف القوى البيئية والاقتصادية والسكانية عائقاً أمام النمو. والمرشح الواضح التالي، إذن، هو الكارثة العسكرية. إن صناعة الموت تضع قوى تدميرية مخيفة في أيدي الجيوش، وكذلك أيدي الأفراد. علاوة على أن النمو نفسه يزعزع استقرار المجتمعات، إذ يخلق النمو، داخل الأمم وبينها، فائزين وخاسرين، ومع تنامي التفاوت في الثروة بينهم تأتي إمكانية النزاع الاجتماعي والحرب. في عام ١٧٠٠م كان الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في أغنى أمة – هولندا – خمسة أضعاف نظيره في أفقر أمة. لكن في عام ١٩٩٨م كان الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في الدول الغربية الأكثر غنى أكثر من أربعين ضعف نظيره في أفقر دول أفريقيا جنوب الصحراء[٦].

ومع أن الاضطرابات المحلية والدولية قد تجعل العالم نظرياً مكاناً أكثر خطورة، يبدو أن العكس تماماً هو ما يحدث. فعلى مدى آلاف السنين قبل عام ١٩٥٠م كان النزاع المسلح بين الدول الأوروبية أمرا مألوفاً، بينما أصبح من غير المحتمل اليوم أن تندلع حرب كبرى بين دولتين فقط من أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين، التي تضم أغنى وأقوى دول العالم. وبالمثل فإن التهديد الإرهابي، مع أنه مخيف على

---

(١) إن الزيادة في نسبة إعالة العامل الواحد من ١,٥٥ إلى ١,٧٦، بمن فيهم العامل نفسه، على مدى عشرين سنة تشير ضمناً إلى بطء 0.6٪ في نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد: (١,٥١ / ١,٣٧) (١/٢٠) = ٠,٠٠٦. انظر Robert D. Arnott and Anne Casscells, "Demographics and Capital Market Returns," Financial Analysts Journal 59 (Mar./Apr. 2003): 20—29. وكذلك اتصال شخصي مع R. Arnott.

المستوى العاطفي، فإنه لم يبلغ بعد حجماً ذا بال. وحتى إذا استطاع الإرهابيون أن ينفذوا بانتظام أحداثاً بحجم ١١ سبتمبر، فلن يتسببوا في خسائر في الأرواح أكثر مما ينتج عن الإيدز أو الكحول أو التبغ أو حوادث الطرق. وقد كان الدمار في النصف الأول من القرن العشرين أسوأ كثيراً. ففي اليوم المتوسط بين سبتمبر ١٩٣٩م وأغسطس ١٩٤٥م، كان ٢٥٠٠٠ شخص تقريباً يلقون حتفهم قتلاً. معنى ذلك أن ١١ سبتمبر واحدة كانت تقع كل ثلاث ساعات على مدى أربع وعشرين ساعة يومياً لست سنوات متتالية.

إن المضامين الرياضية البسيطة لنمو معدل الإنتاج المستدام على الأجيال التالية مذهلة بالفعل. فلو بدأ الناتج المحلي الإجمالي العالمي لكل فرد في النمو بمعدل ٢٪ سنوياً منذ ميلاد المسيح لبلغ الآن ستين كنتليون[٢] دولار، بدلاً من الـ٨٠٠٠ دولار الحالية لكل فرد. وحتى معدل نمو ١٪ كان من شأنه أن يؤدي إلى ناتج محلي إجمالي لكل فرد قدره حوالي ٢٠٠ مليار دولار. ومع أننا نبدو في بداية مستقبل طويل ينعم بثروة لا تصدق، فإن الأمر لا يحتاج إلى قدر كبير من السخرية (أو حتى خريج حديث في التاريخ) لكي نتوقع الزلات والانهيارات. لكن الطبيعة المحددة للكارثة نفسها تظل مجهولة. وكما اقترحت في الفصل العاشر، فحتى لو استمر النمو القوي على المدى البعيد جداً، فإن ذلك لن يجعلنا أكثر سعادة بكثير.

الأغنياء واستحقاقاتهم

من المرجح أن تأتي التهديدات الممكنة من ضرورات النمو نفسها. فالمجتمعات حين تصبح أغنى، يتناقص تحملها للمخاطرة والمحن. أصبحت إعانة الفقراء مسؤولية عامة لأول مرة في إنجلترا وهولندا فقط فيما قبل العصر الحديث مباشرة. وفي عام ١٧٥٠م كانت

(٢) الكنتليون quintillion عدد مؤلف من واحد إلى يمينه ١٨ صفرا [المترجم].

فكرة التعليم العام، لو طرحت، تبدو تبذيراً للأموال الحكومية النادرة، لكنها أصبحت القاعدة بحلول عام ١٩٠٠م. وفي عام ١٨٧٠م كان الاشتراكيون فقط يدعون إلى أن تموّل الحكومات إعانة البطالة والتقاعد، وبحلول عام ٢٠٠٠م كانت كل الدول الغربية تقدم هذه المساعدات. وتدرجت الرعاية الصحية العامة المدعومة من الحكومة من أمل كاذب إلى واقع غربي مكلف في أقل من جيل، باستثناء الولايات المتحدة التي أصبحت النداءات بمد الرعاية الصحية المكفولة من الحكومة إلى الجميع تصم الآذان فيها.

ومن غير المحتمل أن يعتبر مواطنو الدول الغنية جداً الرعاية الطبية العمومية آخر المنى من الحكومة. فمع نمو الثروة ستنمو كذلك النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي التي تستهلكها الحكومة (٣٠٪ في الولايات المتحدة، ومنها المصروفات الفيدرالية والولايات والمحليات، وأعلى من ذلك في معظم الدول الغربية الأخرى)، إذ ستقدَم قائمة من الاستحقاقات دائمة النمو. وربما يتسبب البطء الاقتصادي الناتج عن قائمة الاستحقاقات الطويلة في نوع من "موازنة النمو" المالتوسية التي يلتهم فيها الطلب المتزايد على الخدمات العامة فوراً أية زيادة في الثروة.

الخيال العلمي

ليس ثمة ما يقلق أيضاً من البعابع القاتلة للنمو. هل يعد "حد السرعة اثنين بالمائة"، الذي يقول به بارو، ثابتاً اقتصادياً مثل سرعة الضوء؟[٣] ماذا لو سمحت التعديلات البيولوجية في النوع الإنساني بزيادات في معدل نمو الإنتاجية؟ ولعل الطريق الأكثر احتمالاً إلى معدلات النمو الأعلى يكمن في اللعب على المحرك الأساسي للنمو، وهو الدماغ البشري.

(٣) ينطبق هذا الحد الأعلى للنمو على الدول الغنية المتقدمة تقنياً فقط. إذ يمكن للدول النامية، وكذلك الدول المتقدمة التي تتعافى من دمار زمن الحرب، أن تنمو مؤقتاً بمعدل أسرع بكثير ("اللحاق").

سيسمح التقدم في الهندسة الوراثية قريباً للوالدين، وكذلك الدولة، بزيادة ذكاء نسلهم. تخيل إحدى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين وهي تمتلك السيطرة على صنع الأجنة، بما يعطيها القدرة على رفع متوسط معامل ذكاء سكانها إلى ١٢٠ أو ١٤٠. سيكون الجزء الصعب عندئذ هو الحفاظ على الحريات الفردية وحكم القانون لكي يظل الحافز الاقتصادي قوياً. ستبدأ هذه الدولة، في غضون وقت قصير جداً، في التفوق على جيرانها ببضع نقاط مئوية في الناتج المحلي الإجمالي سنوياً، ثم تضاعف اقتصادها نسبة إلى منافسيها كل جيل. قد تجد الدول الأخرى في وقت ما أنها مجبرة لأن تختار من بين ثلاثة بدائل غير جذابة للتعامل مع جارتها سريعة النمو: إما أن تدمرها، أو تتبنى سياساتها الوراثية، أو لا تفعل أحد الشيئين وتستسلم وبذلك لمكانة اقتصادية وعسكرية دائمة التراجع[٤].

إن التنبؤ، كما تقول النكتة القديمة، صعب جداً، خاصة إذا تعلق الأمر بالمستقبل. وهذه التأملات ليست أكثر من ضرب من الخيال العلمي. ومع أن الأنماط الكثيرة الممكنة للفشل الاقتصادي في المستقبل لا يحدها إلا قدرة المرء على تخيلها، فإن الرهان ضد الحضارة الغربية لم يكن صائباً في السنوات الخمسمائة الماضية. فقد اتضح عوار تنبؤات أمهر أنبياء البؤس الإنساني: أورويل Orwell وهوكسلي Huxley وبرادبيري Bradbury. وبعد قرن من الآن يحتمل أن يكون العالم مكاناً أكثر رخاء بكثير، وبعد ألف سنة من الآن سيحكم سكان الأرض على قرننا الحالي بأنه عصر ظلام كان يتسم بالفقر والوحشية والحرمان. هل سيستمر النمو الاقتصادي لكل فرد على مدى السنوات المائة أو الألف التالية بالمعدل الحقيقي ٢٪ الموجود حالياً؟ هل سيتباطأ؟ هل سيتسارع؟ لا أحد يعرف.

---

(٤) ومن الوارد أيضاً أن يتبنى الآباء والأمهات طوعاً تقنيات الهندسة الوراثية المنشّطة للذكاء، تاركين الدولة خارج العملية، بما يمكن من تجنب النتائج الجيوسياسية المريعة التي سبق مناقشتها.